

إشكالية العلاقة اللبنانية مع الشركات النفطية ١٩٥٢-١٩٥٨

م. عطية مساهر حمد

أ.م.د. سامي صالح محمد الدوري

جامعة تكريت - كلية الآداب - قسم التاريخ

تقديم

أنّ حدود لبنان الحالية هي نتاج الانتداب الفرنسي، والمساحة التي يشملها كانت حتى تسويات الحرب العالمية الأولى تنتمي إلى ثلاث وحدات إدارية، الأولى ولاية بيروت التي كانت تضم مدينة بيروت وطرابلس وصيدا وصور، وتمتد إلى الجنوب لتشمل مدن نابلس وعكا وحيفا، وفي الشمال كانت تصل إلى الاسكندرونة، والثانية ولاية سورية وكانت تضم البقاع وبعبك ورياق، والثالثة كانت متصرفية جبل لبنان.

إنّ لبنان بحدوده الإدارية الحالية يكاد يخلو من أهم الموارد الاقتصادية في التاريخ المعاصر، إلاّ وهو النفط، والسؤال المطروح كيف يحصل لبنان على مادة النفط التي تدخل في مجالات الحياة كافة تقريباً، نجد أن للبنان ارتباطات واتفاقيات مع شركات نفطية أجنبية تعمل في أراض الدول العربية، ولاسيما العراق والمملكة العربية السعودية وتلك الشركات كانت تصدر إنتاجها من النفط عن طريق الأنابيب التي تمر عبر الأراضي اللبنانية إلى موانئها على البحر المتوسط لتصديرها إلى العالم، وكان للبنان نسبة من المبالغ على مرور أنابيب النفط عبر أراضيها وعلى استعمال منشأته وموانئه .

تعود العلاقات اللبنانية مع الدول النفطية إلى عهد الانتداب الفرنسي، إذ وجه المفوض السامي الفرنسي (بونسو) Ponsot الحكومة اللبنانية إلى عقد اتفاقية مع شركة نفط العراق (IPC) ^(١) في يوم ٢٣ أيار ١٩٣١م، التي منحت بموجبها الشركة الحق بمد خطوط أنابيبها عبر الأراضي اللبنانية حتى مدينة طرابلس ^(٢)، وفي يوم ١٠ آب ١٩٤٦م عقدت الحكومة اللبنانية اتفاقية مع شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية تابلاين (T.A.P.Line) ^(٣) لمد خطوطها من المملكة العربية السعودية إلى الشاطئ اللبناني ^(٤)، وعلى ضوء تلك الاتفاقات تعاقدت الحكومة اللبنانية مع الشركات الأمريكية التي أصرت على معاملتها بالمساواة مع شركة نفط العراق على وفق قاعدة معاملة الدولة الحليفة بالمثل ^(٥) .

جاء في الاتفاقية الأولى إعفاء الشركات النفطية من جميع الرسوم التي تترتب عليها نتيجة استعمال أرض لبنان وموانئه ولم تكن تدفع سوى مبالغ قليلة لا تتناسب مع حجم ما تحصل عليه من إرباح إنتاجها للنفط، وكانت الرسوم التي يحصل عليها لبنان مع الأخذ بنظر الاعتبار الخدمات التي يؤديها لوجود الإدارة والمصعب في أرضه مع ذلك لا يحصل لبنان إلاّ على، مبلغاً محدوداً قدر بنحو (١٢) جنيه إسترليني عن كل (١٠٠٠) طن تصدر عن طريق الأراضي

اللبنانية، مع حد أدنى يقدر بـ (٢٦٠٠٠) ليرة في العام ومدة العقد حددت بـ (٧٠) عاماً قابلة للتجديد^(٦)، كذلك تضمن الاتفاق إعفاء الشركات من رسوم القسم الممتد في أراضي الدول المنتجة للنفط وتعهد الشركات بدفع نفقات الحراسة والرسوم البلدية ومحطات الضخ وتوفير الخدمات للعمال الذين يتطلب العمل تواجدهم في تلك المحطات المقامة داخل الأراضي اللبنانية^(٧).

شهدت الدول العربية، ولاسيما العراق والمملكة العربية السعودية المنتجة للنفط إبان عقد الخمسينيات زيادة في الإنتاج النفطي الذي أدى إلى زيادة في العائدات المالية، والارتفاع المفاجئ في مداخيلها فوجدت نفسها على درجة كبيرة من الثراء شجعها ذلك على زيادة إنفاقها في مجال الاستهلاك، وبسبب عدم كفاية البنية الاقتصادية الوطنية لتلك الدول التي لم تستطع استيعاب سوى جزء بسيط من مجموع عائداتها النفطية، فضلاً عن ارتفاع عامل التوفير بالتلازم مع زيادة معدل الدخل، وضعف الخبرات، كل ذلك أدى إلى توجه قسم كبير من تلك الأموال النفطية نحو العاصمة اللبنانية بيروت التي استثمرت تلك الأموال في عدد من القطاعات الخدمية، ولاسيما القطاع المصرفي الذي شهد نقلة نوعية في التعاملات الاستثمارية والتجارية^(٨).

إنّ ملوك المملكة العربية السعودية وأمراء الكويت، والبحرين، وقطر كانت لهم علاقات سابقة مع المصرفيين اللبنانيين ولدت لديهم ثقة كبيرة بخبرة الماليين اللبنانيين القادرين على التعامل مع تعقيدات الاقتصاد الحديث، وهنا يكمن أحد أسباب ازدهار وتوسيع النشاط المصرفي اللبناني، ناهيك عن استفادة لبنان من التأميمات لعدد من الشركات الأجنبية في خمسينيات القرن الماضي والتي أعقبها وقوع عدد من الانقلابات العسكرية التي شملت كلاً من مصر وسوريا والعراق^(٩).

أدت تلك الانقلابات والظروف التي رافقتها هروب رؤوس الأموال العربية والتجائها مع أصحابها إلى بيروت التي شهدت تدفقاً في رؤوس الأموال والكفاءات البشرية، وتضاعف فيها نشاط الخدمات والأعمار والإسكان، وقد شكلت رؤوس الأموال اللاجئة نسبة ٢٥% من مجموع رؤوس الأموال التي استقرت في لبنان، وأما الباقي من رؤوس الأموال التي تداولتها المصارف اللبنانية فكانت تمثل فائض الأموال الوافدة من الدول المنتجة للنفط^(١٠).

مشكلة الشركات النفطية (نفط العراق، التابلاين) في لبنان ١٩٥٢-١٩٥٨

أثيرت قضية النفط مع بداية عام ١٩٥٢م، إذ ارتفعت أصوات الجماهير اللبنانية المطالبة بإعادة السياسة الاقتصادية تجاه الشركات النفطية والشركات الاستثمارية كافة، والشركات ذات الامتيازات، وإعادة تنظيم العقود والتعهدات في ضوء المتغيرات والتطورات التي تشهدها البلاد العربية، ولاسيما بعد التطورات التي حصلت في كل من سورية والعراق وقيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢، وتنامي الوعي الوطني في تلك الدول بضرورة أن يدرك أبنائها بأن تلك الشركات كانت تتحكم بمقدرات البلاد العربية الاقتصادية منها بشكل خاص .

وأمام الإجحاف الحاصل من قبل الشركات خرجت التظاهرات الشعبية في لبنان مطالبة بالتغيير في شروط الاتفاقيات القديمة، وعقد اتفاقيات تتلائم والمستجدات على الساحة من زيادة نسب الإنتاج، وارتفاع الأسعار للمنتجات النفطية الذي ترافق معها زيادة في أسعار الخدمات ومتطلبات الحياة الجديدة^(١١).

إنّ قيمة ما تدفعه الشركات لا يوازي قيمة الإعفاءات الكمركية وتكاليف المحافظة على المنشآت في الأراضي اللبنانية، وقلة أعداد العاملين من العمال اللبنانيين في الشركات، وغيرها من الأسباب دفعت الصحافة والحملات الشعبية إلى أن تعلن عن رفضها لأية امتيازات وشملت تلك المطالب جميع الشركات ذات الامتياز، وكان السؤال المطروح من قبل الشعب: "ما هي الفائدة من الاستقلال إذا لم نتحرر من هؤلاء اللصوص الذين يسرقون ثروة البلاد ويمتصون دماء الشعب بفضل الامتيازات وحقوق فرضها المستثمر"^(١٢) .

تلك الأصوات المطالبة بحقوقها دفعت مجلس النواب اللبناني إلى مناقشة الموضوع في جلستَي (١٠-١٥) كانون الثاني ١٩٥٢م التي توافقت فيها الآراء على أن التوازن في المنافع المتبادلة في العقود بعيدة الأجل بين الدولة والشركات ذات الامتياز، مسوغاً لتعديلها، وأنّ كل العقود التي وقّعت تحتوي على شرط ضمني يجيز تعديل أحكامها إذا تغيرت الظروف التي تمت بها، وانتهى المجلس إلى قرار جماعي بتكليف الحكومة أن تشرع فوراً في مفاوضات مع جميع الشركات ذات الامتيازات العاملة في لبنان والتي كان هدفها الأساس العمل على تعديل شروط الامتيازات^(١٣) الممنوحة للشركات العاملة في الأراضي اللبنانية بما يتلائم مع مصلحة الدولة اللبنانية ومصلحة الشعب اللبناني على أن تتقدم الحكومة بنتيجة مفاوضاتها إلى المجلس النيابي اللبناني خلال دورة آذار من العام نفسه، وأن تفرض على أعمال الشركات رقابة فعالة^(١٤) .

شرعت الحكومة بالمفاوضات مع شركات النفط لتعديل الاتفاقيات، ووقعت اتفاقيتين مع شركتي نفط العراق والتابلاين في (١٥ و ١٧) أيار ١٩٥٢م، وأتضح أن شروطها ليست أفضل

من الشروط القديمة التي ترجع إلى عهد الانتداب الفرنسي، وأبرز النقاط التي سجلت على الاتفاقيتين^(١٥):-

١- لم تكن الزيادة المضافة تتناسب مع الفوائد والمنافع التي تجنيها الشركتان، وإنما بقيت أقل من الفوائد التي تجنيها .

٢- تنازلت الحكومة اللبنانية عن (٢٠٠) ألف طن من النفط التي تعهدت كل من الشركتين بتقديمها سابقاً إلى لبنان لقاء تعويض قدره (٣) دولارات عن كل طن .

٣- الاتفاق الجديد يسمح للشركات بزيادة أسعار منتجاتها، وبالتالي فإن شركة نفط العراق ستريح من زيادة إنتاج المصفاة التي تعهدت برفع الإنتاج إلى (٢٥) % .

أنّ المقارنة بين النسب القديمة مع الزيادة التي حصل عليها لبنان لا تتناسب مع حجم الزيادة في ارتفاع أسعار النفط في العالم، وكانت النسب بأنّ تدفع شركة نفط العراق حسب الاتفاق الجديد (١,٥٠٠,٠٠٠) ليرة لبنانية، بينما كانت في السابق تدفع (٧٧٧,٠٠٠) ليرة لبنانية أي بزيادة (٧٢٣,٠٠٠) قد تكون ضعف ما كانت تدفع سابقاً، أما شركة التابلاين فجاءت الزيادة، وأصبح المبلغ (١,٣٠٦,٠٠٠) ليرة لبنانية، بينما السابق (١,٠٠٢,٠٠٠) ليرة لبنانية، بفرق (٣٠٤,٠٠٠) ليرة لبنانية، وتلك الزيادة لا تتناسب مع ما حدث من تطور وارتفاع أسعار النفط في جميع أنحاء العالم، وفي لبنان على وجه التحديد^(١٦).

رفضت الجماهير الشعبية والأوساط السياسية، والاقتصادية، والصحافة اللبنانية مشروع تعديل اتفاقيات النفط وطالبت مجلس النواب برفضه وإعادته إلى الحكومة على أن تراعي النقاط الآتية^(١٧):-

١- على الحكومة اللبنانية أن تطالب بتقاسم الأرباح عن فرق التوفير الذي تحصل عليه الشركات من جراء فرق السعر في قيمة النقل، فالنقل عن طريق الأنابيب عبر الأراضي اللبنانية يوفر (٥) دولارات عن كل طن بدلاً من النقل بالبواخر، وفي حال استحالة هذا الطلب، فعلى الحكومة إخضاع الشركتين إلى الرسوم المالية والبلدية الساري في البلاد التي تبلغ ٤٥ % من الأرباح.

٢- عدم تنازل الحكومة عن حصتها البالغة (٤٠٠) ألف طن من النفط الخام وفق الاتفاق، وهي كمية مستحقة على الشركتين وإعادة تكريرها على نفقة الحكومة اللبنانية.

٣- تقوم الحكومة اللبنانية أو الشركات الوطنية بتوزيع منتجاتها بصورة مستقلة، والمطالبة باسترجاع مصفاة طرابلس من هيمنة الشركات الفرنسية.

٤- أنّ تتفق الحكومة اللبنانية مع الحكومة السورية على طبيعة المفاوضات مع الشركتين، وأن تكون موحدة، لان ذات الشركتين تعملان في كلا البلدين .

نجحت المعارضة في أن رفض مجلس النواب إلى رفض مشروع تعديل الاتفاقية، وردة إلى الحكومة في تشرين الثاني ١٩٥٣م، وعملاً بتوصية اللجنة المالية النيابية شرعت حكومة عبد الله أليافي التي تشكلت في آذار ١٩٥٤م بمفاوضات مع سورية أدت إلى عقد اتفاق ثنائي يوم ١٧ أيار ١٩٥٤م وفيه تم الاتفاق على توحيد المفاوضات وعدم إقدام أي من البلدين على اتخاذ أية خطوة بصورة منفردة^(١٨)، لكن جهوده لم يكتب لها النجاح، لعدم التزام سورية بالاتفاق فيما بعد^(١٩)

المشكلة مع شركة نفط العراق

أجرت حكومة سامي الصلح التي شكلت في أيلول ١٩٥٤م مفاوضات مع العراق يوم ١١ أيلول من العام نفسه، وذلك بخصوص نقل منشآت مصفاة نفط العراق من ميناء حيفا إلى ميناء صيدا، إلا أن تلك المفاوضات فشلت بسبب تدخل سورية التي أقنعت العراق بنقل تلك المنشآت إلى ميناء بانياس بحجة التوفير، علماً أن العلاقات بين دمشق وبغداد كانت سيئة لكنها تحسنت نتيجة مقتضيات المصلحة، تلك التدخلات السورية دعت الرئيس اللبناني كميل شمعون يوم ١٥ أيلول ١٩٥٤م بالتدخل لإقناع العراق بنقل مصفاة حيفا إلى الزهراني بدلاً من بانياس^(٢٠).

أما في ما يخص مفاوضات نسبة المبالغ المستحقة للجانب اللبناني من خط النقل، فقد عقد لقاء يوم ٦ كانون الثاني ١٩٥٥م ومن دون الرجوع إلى مجلس النواب اتفقت الحكومة اللبنانية على أن تدفع الشركة سنوياً مبلغاً مقطوعاً من المال قدر بنحو (٣,٢٥٠,٠٠٠) ليرة لبنانية^(٢١).

تلك الاتفاقية لم تستمر طويلاً، فقد أضر رئيس الوزراء سامي الصلح تحت ضغط الحملات السياسية والصحافة إلى التراجع عن مشروع التعديل الجديد، وفي تموز عام ١٩٥٥م شكلت لجنة وزارية جديدة ضمت كلاً من وزير الخارجية حميد فرنجية ووزير الاقتصاد الوطني رشيد كرامي، ووزير المالية بيار أده لمعاودة المفاوضات مع شركات النفط^(٢٢)، وأجرت عدد من الاتصالات، لكن تلك اللجنة واجهت مشكلة مع الجانب السوري الذي تقرد بعد اتفاق جديد مع شركة نفط العراق في تشرين الثاني ١٩٥٥ على الرغم من وجود اتفاق مسبق بين الحكومة السورية والحكومة اللبنانية على عدم التقرد باتخاذ أية اتفاقيات مع الشركات النفطية، لذلك تخلت الحكومة السورية بموجب الاتفاق الجديد عن مبدأ اقتسام الأرباح مناصفة، وجعل المسافة الكيلو مترية أساس العائدات، وقد حصل بموجب الاتفاق على مبلغ (٦٥) مليون ليرة سورية، وعلى (٨٥) مليون ليرة مبلغاً مقطوعاً بصفة تسوية عامة عن عائدات الأعوام التي تنتهي في آخر عام ١٩٥٥م^(٢٣).

عاودت الحكومة اللبنانية في كانون الأول ١٩٥٥ المفاوضات مع شركة نفط العراق، وكانت برئاسة رئيس الوزراء رشيد كرامي التي تشكلت في ١٩ أيلول ١٩٥٥، وكان المفاوض اللبناني يطالب بالمنصفة بالأرباح الناتجة عن نقل النفط عبر أراضيهِ عن طريق الأنابيب، وتحديد نسبة لبنان بغض النظر عن طول أو قصر المسافة، لكن الشركة على أكدت رغبتها أن تكون المفاوضات على أساس المسافة الكيلو مترية أسوةً بالاتفاقية التي جرت مع الجانب السوري، وقد أخفقت المفاوضات لأن الجانب اللبناني في حال احتساب المسافة الكيلو مترية سيحصل على (٦) ملايين ليرة في حين كانت حساباته في حال احتساب النسبة على منصفة الأرباح ستكون (٢٨) مليون ليرة، والفارق كبير بين الرقمين، وبالتالي توقفت المفاوضات مع شركة نفط العراق إلى إشعار آخر^(٢٤).

كانت الصحافة اللبنانية إلى جانب المفاوض اللبناني في تلك القضية وساندته في موقفه القانوني، وطالبت برحيل شركات النفط التي تُذهب موارد لبنان الاقتصادية وتشكل دولة ضمن دولة، وعدة الأحزاب الوطنية أن المعركة الدائرة ليست بين الحكومة اللبنانية وشركات النفط، بل معركة باسم الشعب اللبناني ضد شركات النفط دفاعاً عن مصالحه وحقوقه، ورأت وجوب فرض ضريبة على الشركات وحرمانها من جميع الإعفاءات الاستثنائية التي حصلت عليها وفق الامتيازات السابقة^(٢٥).

بدأ العراق أسلوب الضغط السياسي على الحكومة اللبنانية لأجل حملها على الموافقة لمد الأنابيب عبر أراضيها، وقد أثارت السفارة العراقية في بيروت حملة صحفية بشأن ذلك الموضوع تخللها قيام السفير العراقي بإجراء اتصالات مع عدد من الوزراء والمسؤولين فحاول إقناعهم بأن المباشرة بمد الأنابيب لا علاقة له بحق لبنان من العوائد التي تقررها المفاوضات^(٢٦)، وأرسل العراق يوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٦م، وفداً برئاسة وزير الاقتصاد نديم الباجه جي إلى بيروت لإجراء محادثات مع رئيس الوزراء وأركان الحكومة اللبنانية، وذلك لإيضاح الأضرار التي يلحقها غلق هذا الأنبوب، فحصل الوفد على موافقة رئيس الوزراء رشيد كرامي بعد أن طلب من الوزير العراقي أن يحتفظ بكامل حقوقه من العوائد، فيما أخذت موافقة رئيس الجمهورية كميل شمعون أيضاً على مد الأنبوب بعد مقابلة الوفد العراقي له^(٢٧).

فوجئ الوفد العراقي في صباح اليوم الثاني أثناء مقابلته الثانية لرئيس الوزراء برفض الحكومة اللبنانية لقرار الموافقة، بعد أن تذرع رئيس الوزراء بأن هناك لجنة نفط برلمانية لا بد من مشاورتها، وأن الموافقة تلك ستضعف من موقف الحكومة أمام الرأي العام اللبناني^(٢٨).

وتزامناً مع تلك المفاوضات كانت جامعة الدول العربية تنظم مؤتمراً لوزراء الاقتصاد العرب في القاهرة، وتمت فيه مناقشة القضية العراقية اللبنانية وكانت نتیجتها أن أرسل رئيس

الوفد الاقتصادي اللبناني نزية البزي من هناك إلى حكومته يطلب منها الموافقة على الطلب العراقي، وقد رد عليه رئيس الوزراء رشيد كرامي بقوله: "إن الظروف تغيرت الآن وأنه لا يستطيع الموافقة والتوضيح أكثر" (٢٩).

أمام موقف الحكومة اللبنانية هذا، طلب السفير العراقي في بيروت من الحكومة العراقية أن تقوم بتنسيق جهودها مع الرئيس كميل شمعون لإسقاطها، إذ قال: "أن حكومة رشيد كرامي قد طال بقاؤها على الرغم من إتاحة الفرصة لأكثر من مناسبة لإزاحتها، والآن يجب إسقاطها" (٣٠). أقيمت حكومة رشيد كرامي في ١٩ آذار ١٩٥٦ وشكلت حكومة عبد الله اليافي في اليوم نفسه التي لم تختلف عن سابقتها في موقفها من مفاوضات النفط، لذا فإن التنسيق العراقي لإسقاط الحكومة السابقة لم يكن فائدة، لاسيما أن عبد الله اليافي كان رئيس لجنة النفط في الوزارة السابقة (٣١).

فاتحت الوزارة الجديدة الحكومة العراقية ودعتها إلى محاولة الاتصال بلجنة النفط التي شكلتها الحكومة الجديدة برئاسة صائب سلام وعضوية جورج حكيم وزير الاقتصاد، وجورج كرم وزير المالية، وفعلاً أجرى السفير العراقي مقابلة مع رئيس اللجنة، وأثمرت مقابلته عن قيام رئيس اللجنة صائب سلام بإقناع رئيس الوزراء بتقديم طلب إلى الحكومة العراقية يعلن فيه موافقة لبنان، على شرط أن يقوم العراق بمفاتحة الشركة وإبلاغها بأن الحكومة اللبنانية لا تمنع من مد الأنابيب بغض النظر عن مفاوضاتها مع الشركة، وبذلك تمكنت الحكومة اللبنانية التخلص من مسألة التنازل عن موقفها أمام الشركة، إلا أن السفير العراقي أكد تشاؤمه لمعرفته السابقة بميول رئيس الوزراء عبد الله اليافي (٣٢).

أصدر مجلس النواب اللبناني قانوناً يوم ٢٩ حزيران ١٩٥٦ أعطى الفرصة للشركات كي تعقد اتفاقيات ثنائية مع الحكومة اللبنانية، وفي اثر ذلك استؤنفت المفاوضات اللبنانية مع شركة نفط العراق يوم ٣٠ حزيران ١٩٥٦م وتحدث رئيس لجنة النفط البرلمانية صائب سلام قائلاً: "في الـ ٢٥ عام الماضية البلد يزرح تحت نير الظلم ويلدنا يئن من إهدار كرامته في علاقته بالشركات النفطية التي تسعى للحفاظ على هذا الحال في المستقبل" (٣٣).

كتبت جريدة النهار يوم ٢٦ تموز ١٩٥٦ مقالاً تحت عنوان: "أصبح على جميع الشركات الأجنبية نفطية وغير نفطية أن تدفع جميع الضرائب والرسوم بدون استثناء كأي شركة وطنية"، وفي العدد نفسه تحت عنوان: "الحكومة ترفض الرضوخ لشروط شركة نفط العراق فتنتشر قانون فرض الضرائب" (٣٤).

وفي سؤال وجه إلى الوزير صائب سلام من مراسل جريدة النهار عن السبب الذي دعا الحكومة إلى ذلك العمل أجاب: "ليس هناك من سبب سوى أن القانون شرع لينشر وكان من

الطبيعي أن ينشر قبل اليوم، إنما أخذوا علينا التسرع فانزونا ودرسنا ملياً ونشرنا القانون فجاء فعل تروٍ ودراسة^(٣٥) على وفق تلك الفقرة القانونية يحق للحكومة أن تعقد مع المكلفين الذين تسري عليهم أحكام القانون اتفاقيات خاصة ذات مفعول رجعي تستوفي بموجبها حصة من أرباح أولئك المكلفين تقوم مقام الضرائب والرسوم المتوجبه على أن تقتزن الاتفاقيات بمصادقة السلطة التشريعية، ويعمل به وينفذ فور نشره، وكان رد فعل شركة نفط العراق حسب ما ورد على لسان غسان توني رئيس تحرير جريدة النهار: "وبعد يقال إن شركة نفط العراق تريد أن ترحل من لبنان، لأنها لا تتفاوض في ظل مثل هذا القانون، فإلى الشركة نقول إنها حرة، ولكنها إذا رحلت، تكون هي الخاسرة، وأما الحكومة التي نشرت القانون... نقول لها إننا نرتقب التنفيذ، ولا نشك في أنها جادة به"^(٣٦)

أصبحت تلك القضية وسيلة تتخذها الكتل السياسية في لبنان أداة تستطع إثارتها وقت إتاحة الفرصة لأنها القضية الأهم وعن طريقها يمكن المطالبة باستحقاقات أخرى تخص الشعب عامة أو مصالح تلك الكتل السياسية خاصة^(٣٧)، وفي خطوة من الجانب العراقي لتقارب وجهات النظر صرح: "نوري سعيد رئيس الوزراء العراقي عن استعداد العراق تجهيز لبنان بما يحتاجه من النفط الخام وبأسعار رخيصة"^(٣٨).

أصبحت مسألة أنبوب النفط تحنل أهمية كبرى في السياسة الخارجية العراقية، ولاسيما حين حدثت أزمة قناة السويس ١٩٥٦ فجاء التهديد من قبل عدد من الساسة السوريين بنسف أنابيب النفط المارة عبر أراضيها، ولهذا أتجه العراق إلى دعم الرئيس كميل شمعون مادياً ومعنوياً لأجل مناهضة التيار القومي المرتبط مع سورية في لبنان، لأن نجاح ذلك التيار يعني وقوع أهم منافذ تصدير النفط العراقي تحت هيمنته^(٣٩).

أعلنت شركة نفط العراق يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦ في محاولة للضغط على الحكومة اللبنانية، وقف عملياتها في لبنان، وتحويل خطها من طرابلس إلى بانياس في سورية ثم اتخذت خطوة ضاغطة أخرى فسرت ٦٨٢ عاملاً من منشآتها، الأمر الذي أجبر الحكومة اللبنانية على رفع مذكرة إلى السفارة العراقية في اليوم نفسه تعلمها موافقتها على مد الأنابيب عبر أراضيها، وتم الاتفاق على أساس المسافة الكيلومترية، إلا أن عملية الدفع جرت على أساس التسوية التي جاءت مجحفة بحق لبنان، وأضاعت مبالغ كبيرة كانت من حق الشعب اللبناني، علماً أنه بعد تلك الموافقات لم يعاد العمال الذين سرحوا من عملهم، ولم توافق الشركة على طلب الحكومة اللبنانية بنقل أية كمية من النفط على بواخرها^(٤٠).

المشكلة مع التابلاين

أما المفاوضات مع شركة التابلاين، فقد قدرت الكميات التي نقلتها الشركة إلى ميناء صيدا عام ١٩٥٥م بـ (١٩) مليون طن، وحسب التقديرات توفر الشركة من كل طن مبلغ (٥) دولارات بالنسبة لنقله في البواخر، فكانت النتيجة بأن تكون الأرباح (٩٥) مليون دولار، وتلك الأرباح كان يجب أن يدفع نصفها على الأقل، للبلدان العربية صاحبة العلاقة، باستثناء المملكة العربية السعودية التي تأخذ نسبتها على الإنتاج، أي يكون المبلغ (٤٧,٥٠٠,٠٠٠) دولاراً، وذلك المبلغ يوزع بالتساوي على بلدان عربية ثلاثة تمر الأنابيب في أراضيها، وهي الأردن، وسوريا، ولبنان، وعلى هذا الأساس يكون نصيب لبنان (١٥,٧٥٠,٠٠٠) دولاراً أو ما يعادل (٤٧,٨٠٠,٠٠٠) ليرة لبنانية^(٤١).

حين وافقت التابلاين على اقتسام الأرباح مناصفة مع البلدان العربية التي تمر الأنابيب عبر أراضيها، ومن بينها المملكة العربية السعودية، أرادت الشركة الأميركية من ذلك أحداث ثغرة في الجبهة العربية، وجاءت تصريحات المسؤولين اللبنانيين، أن ذلك ليس من حق الحكومة السعودية لأنها دولة منتجة للنفط وتأخذ نسبتها من الأرباح مناصفةً من الشركة عند الإنتاج، وكان رد المسؤولين اللبنانيين ذلك من مدلول وطني لأمن ناحية مالية^(٤٢)، والحقيقة أن شركة التابلاين أدخلت المملكة العربية السعودية طرفاً مع الدول المستفيدة من حق الإفادة من العائدات المترتبة عن إمرار الأنابيب، مع أن ذلك غير وارد في الاتفاقيات التي عقدت في السابق^(٤٣)، فالمملكة العربية السعودية حسب مقترح التابلاين ستحصل على مبلغ (١١,٧٠٢,٦٦٠) دولار من الـ (١٦) مليون دولار الذي يمثل حصة الدول العربية، هذا إذا طلبت المملكة العربية السعودية أن يجري التوزيع على أساس المسافة البالغة ٥٨٠ ميلاً، أي بنسبة ٧١% من مجموع نصيب تلك الدول، أما لبنان الذي يبلغ مسافة الأنابيب فيه ٢٧ ميلاً فلا ينال سوى (٥٤٣,٦٧٩) دولاراً، ولكن الجانب اللبناني أعلن رفضه لاتخاذ مبدأ المسافة الكيلو مترية أساساً للمباحثات^(٤٤).

مرة أخرى كان هناك دور فاعل للصحافة اللبنانية فقد نشرت جريدة النهار يوم ٨ آب ١٩٥٦ عنواناً كبيراً في صفحتها الأولى: "الحكومة تصادر ممتلكات التابلاين والأبي بي سي" تنفيذاً لأحكام ضريبة الدخل، وفي الصفحة الثانية نص قرار مجلس الوزراء بمصادرة منشآت الشركات النفطية التي تمتنع عن التقيد بقانون الضرائب، وذلك تنفيذاً للأحكام العادية المنصوص عليها في القوانين المالية المطبقة على الأفراد والشركات، وفي اليوم التالي نشرت جريدة النهار النص العربي للرسالة التي تسلمتها الحكومة من شركة التابلاين التي تضمنت عدم قبولها بالقانون^(٤٥)، وفي اليوم نفسه بينت الحكومة اللبنانية موقفها بأنها تشجع بقاء رأس المال الأجنبي لكن بالشروط الآتية^(٤٦).

- ١- أنّ تقتنع الرساميل الأجنبية أننا دولة ولنا قوانيننا التي يجب أن تحترم.
 - ٢- أنّ تقتنع الشركات الأجنبية بأننا لا نريد فئات موائدها، بل نريد مشاركتها في أرباحها التي هي من حق الشعب اللبناني.
 - ٣- أنّ يسهم رأس المال الأجنبي في إنماء الاقتصاد اللبناني فتستثمر الحقول التي تعود بالنفع على المواطن، وتشترك مع رأس المال اللبناني، لتساعد على استثمار موارده الطبيعية .
- كانت تلك الشروط تحمل طابعاً يلحح إلى مواصلة المفاوضات، وأنّ التفاهم مع الشركات ليس بالأمر الصعب، واستمر العمل على وفق الشروط القديمة بإعطاء نسبة عن كل طن يمر عبر الأراضي اللبنانية، واحتسب للبنان (١١%) مقابل استعمال المصب^(٤٧).
- وفضلاً عن عملية النقل عبر الأرض اللبنانية كانت تجري عمليات تصنيع النفط وتكريره عن طريق مصنعين أجبيين في طرابلس وصيدا، وكانت الطاقة الإنتاجية لمصنع طرابلس (٥٠٠) ألف طن في العام تملكه شركة نفط العراق، فيما كانت الطاقة الإنتاجية لمصنع صيدا (٧٠٠) ألف طن في العام تملكه شركة التابلاين الأميركية ويعالج مادة النفط الخام العابرة من المملكة العربية السعودية، والجدول الآتي يمثل إحصائية لعملية تصنيع منتجات النفط مقدرة بالآلاف من الأطنان خلال الأعوام ١٩٥٥-١٩٥٨^(٤٨)

السنة	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
كمية النفط الخام	٨٩٣	٩٣٦	١٠٥٣	٧٣٣
كمية البنزين	٢٤٣	٢٧٥	١٧٩	١١١
كمية الغاز	١٦٨	٢٠٨	١٠٨	٧٢
كمية المازوت	٤٣٧	٤٥٥	٢٤٣	١٦٠

نستنتج من الجدول أعلاه أنّ عملية التصنيع كانت تتم داخل الأراضي اللبنانية وبالنسب المذكورة، ولم يكن لبنان يحظى إلاّ بنسب قليلة من أموال تلك العمليات التصنيعية نلاحظ أنّ عملية التصنيع تناقصت عام ١٩٥٨، وذلك بسبب نزول القوات الأميركية في لبنان ذلك العام. لم تكتف الشركات بعمليات التصنيع، بل أخذت على عاتقها عمليات التسويق فكانت الشركات الأجنبية تسيطر على ٩٦% من العمليات التسويقية، وتلك النسبة قسمت على شركة شل ٢٥% وموبيل ٣٥% وليكو ٢٠% وتوتال ١١% وأسسوا ٥% فيما النسبة الباقية التي تمثل ٤% فكانت مقسمة على أربع شركات لبنانية، هي شماس، وعز الدين والخالص ومسقاوي^(٤٩).

بعد نهاية عهد الرئيس كميل شمعون عام ١٩٥٨، ومجيء الرئيس فؤاد شهاب إلى رئاسة الجمهورية تم تسوية النزاع على أساس التسوية، والتنازل عن مبدأ اقتسام الأرباح، وعلى ذلك

ترتب أن تدفع شركة نفط العراق (٥١,٥) مليون ليرة لبنانية عن الأعوام السابقة التي تعود إلى عام ١٩٥٢، وقد صادق مجلس النواب اللبناني على ذلك في جلسة ٢٥ حزيران ١٩٥٩، أما شركة التابلاين فاستمر الخلاف معها حتى عام ١٩٦٢، إذ تعهدت الشركة بدفع (١٥) مليون ليرة لبنانية سنوياً، ومبلغ (٣٧) مليون ليرة متأخرات عن الأعوام السابقة التي تعود بدورها إلى عام ١٩٥٢ (٥٠).

الخاتمة

- ١- وجد الشعب اللبناني والحكومة اللبنانية بان إجحافاً قد وقع عليهما نتيجة الاتفاقيات الأولية مع الشركات النفطية، وقد حان الوقت لتعديل تلك الاتفاقيات.
- ٢- أن حجم التنازلات التي يقدمها لبنان من إعفاءات ضريبية وكمركية وحماية محطات التصنيع والتسويق لا تتناسب وحجم المردودات المالية التي يحصل عليها، ولا مع حجم الفائدة التي تجنيها الشركات .
- ٣- الاختلاف المستمر بين المفاوضين السوري واللبناني التي كانت تربطهم مصالح مشتركة تجاه الشركتين النفطيتين العراقية والتابلاين اضعف موقفهما، وبالتالي انفراد أي منهما في المفاوضات، وتقديم أية تنازلات تتسحب إلى البلد الآخر حتى وصل الأمر إلى التنافس بينهما لتقديم عدد من التنازلات، ولاسيما مع شركة نفط العراق.
- ٤- لم تشهد المدة ١٩٥٢-١٩٥٨ تغير كبير في حجم الاستثمارات أو الفائدة المادية على الرغم من زيادة حجم الفائدة إلى الضعف التي بقيت قاصرة أمام حجم الزيادة والمتطلبات الجديدة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في لبنان.
- ٥- كانت السيطرة مطلقة تقريباً للشركات على عمليات التصنيع والتسويق والاستثمارات وعلى الموانئ التجارية وساحات للتحميل والتفريغ.
- ٦- استعمال الشركات عامل الضغط الاقتصادي والسياسي لإمكانياتها الكبيرة في التأثير في القرارات الخارجية والداخلية لتشابك المصالح، وبالتالي أجبار الجانب اللبناني المفاوض إلى قبول الشروط الجديدة التي لا تختلف عن سابقتها من حيث الشكل والمضمون .
- ٧- تطابق موقف الشعب والحكومة اللبناني في مطلبهما ومفاوضتهما وعلى تغيير الحكومات إذا ما استوجب الأمر .

قائمة المصادر

- (١) شركة النفط العراقية: أسست الشركة في عام ١٩١٢ باسم شركة النفط التركية، كان تشكيلها لأجل التتقيب عن النفط داخل العراق، وأخذت ذلك الاسم لأن العراق كان ولاية تابعة للدولة العثمانية، فقامت الشركة باستخراج النفط لأول مرة في حقل بابا كركر في عام ١٩٢٧، وحين أمتت الحكومة العراقية شركة نفط العراق عام ١٩٧٢م رفضت الحكومة اللبنانية السماح بانتقال ممتلكات الشركة في لبنان إلى الحكومة العراقية بحجة أن لبنان لا يتمكن من جعل ذلك المرفق الحيوي ملكاً لدولة أجنبية، وهكذا أضحى العراق في عرف الحكومة اللبنانية دولة أجنبية. للتفاصيل ينظر، نيقولاوي هوفهانسيان، النضال التحرري الوطني في لبنان ١٩٣٩ - ١٩٥٨، تعريب: بسام اندويان، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٣؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، تاريخ الدخول ١٣ آذار ٢٠١٣ <http://www.openoil.net/wiki/ar/index>
- (٢) الجريدة الرسمية اللبنانية، ملحق خاصاً بالعدد ٢٥٠٩ في ٥ حزيران ١٩٣١م، ص ١-٧.
- (٣) شركة التابلاين: شركة أمريكية مساهمة مع شركة ارامكو التي حصلت على الامتياز في المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٣ وعملت على إنشاء خط أنابيب في عام ١٩٤٨ بطول (١٦٠٠) كم، وقد تم إنشائه بشراكة ما بين شركات (آسو) Esso و (شيفرون) Chevron و (تكساكو) Texaco و (موبيل) Mobil واستعمل لإنشاء الخط الناقل (٣٥٠) ألف طن من الأنابيب و (٣٠٠٠) قطعة من الآليات ومعدات البناء، بتكلفة قدرها (١٥٠) مليون دولار. تم الانتهاء من إنشائه في عام ١٩٥٠، وبعد شهرين من ذلك بدأ ضخ النفط إلى ميناء صيدا. للمزيد من التفاصيل ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، تاريخ الدخول: ٢٠١٢/١/٤، www.ar.wikipedia.org/wiki.
- (٤) ليفانوف، لبنان، ترجمة عفيفة البستاني، دار أميل، موسكو، ١٩٦٦، ص ٥٥-٥٦؛ الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد (١) في ٣ كانون الثاني ١٩٥١م، ص ١.
- (٥) محمد كشلي، الأزمة اللبنانية والوجود الفلسطيني، دليل المناضل ودراسات عربية، بيروت، ١٩٧٥، ص ٦٨-٦٩.
- (٦) صلاح العقاد، البترول أثره في السياسة والمجتمع العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة الفنية الحديثة، لبنان، ١٩٧٣، ص ٦٩.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٦٩.
- (٨) محمد كشلي، المصدر السابق، ص ٦٨-٦٩.

- (٩) الفضل علي شلق، لبنان وتحديات المستقبل مقالات في السياسة والتنمية، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٧.
- (١٠) للتفاصيل عن حجم المبالغ الواردة إلى المصارف اللبنانية ينظر: محمد كشلي، المصدر السابق، ص ٦٩.
- (١١) مجلة الصياد اللبنانية، العدد ٣٨٤، في ٣ كانون الثاني ١٩٥٢م، ص ٣.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ٣.
- (١٣) يذكر حميد فرنجية عن مطالب اللبنانيين في تغيير الاتفاقيات القديمة بأنّ الشركات النفطية تدفع أجور لعدد كبير من العاملين وأنه يقتضي الحفاظ على ذلك المكسب مع تحسين الأمور الأخرى، فقال: "عندما بحثت قضية الشركات في الماضي لفت نظر الحكومة إلى ناحية قضية موظفي شركات النفط، وقلت أنّ الشركة تدفع ١٨ ونصف مليون ليرة في العام أجور عمال وموظفين، وهي من حين إلى حين، تتذرع بأنّ الحكومتين العراقية والسورية تطالبانها بنقل إدارتها إلى سورية والعراق"، لذلك كان رأيه في المفاوضات هو الحفاظ على ذلك المستوى الذي وصلت إليه من الأجور التي تدفع في لبنان. للتفاصيل ينظر: نبيل فرنجية ونزيه فرنجية، حميد فرنجية، لبنان الأخر، نحو الحرية، تعريب: جورج أبي صالح، ملف العالم العربي، لبنان، ١٩٩٣، ج ٢، ص ٥٠.
- (١٤) جريدة المنار اللبنانية، العدد ٥٦٣ في ٢٢ آذار ١٩٥٢، ص ٢.
- (١٥) جريدة الحياة اللبنانية، العدد ١٨٥٠، في ١٦ أيار ١٩٥٢م، ص ٢.
- (١٦) جريدة النهار اللبنانية، العدد (٥٣٢٦) في ٢ أيار ١٩٥٣م، ص ٣٠٢؛ مجلة الصياد اللبنانية، العدد ٤٧٥، في ٢٤ أيلول ١٩٥٣م، ص ٢-٣٤.
- (١٧) محاضر مجلس النواب اللبناني، جلسة (٢٠) كانون الثاني ١٩٥٣م، ص ٨٨.
- (١٨) العلاقات اللبنانية السورية ١٩٤٣م-١٩٨٥م، وقائع ببلوغرافيا وثائق، مركز التوثيق والبحوث اللبنانية، دار المستقبل، بيروت، ١٩٨٦م ج ١، ص ١١٥.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ١١٧، صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ٧١.
- (٢٠) العلاقات اللبنانية السورية، ١٩٤٣-١٩٥٨، ج ١، ص ١١٧.
- يلاحظ أن كل حكومة لبنانية كانت تطالب بتعديل اتفاقيات النفط كانت تختفي بسرعة وكل وزير كان يلح في المطالبة بالحقوق كان ينتهي دورة بسرعة، وجاء في مقال لمجلة الصياد، من يحكم لبنان القصر أم الوزارة أم شركات النفط "نحن نعتقد أن القصر لا يحكم وإنما الذي يحكم من وراء ظهره وظهر الوزارة وظهر الشعب طاغوت الشركات

- الكبرى وعلى رأسها شركات النفط"، مجلة الصياد اللبنانية، العدد ٥٣٤ في ٢٠ أيلول ١٩٥٤م، ص ٣.
- (٢١) مجلة الصياد اللبنانية، العدد ٥٤٤ في ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٥م، ص ٤.
- (٢٢) العلاقات اللبنانية السورية ١٩٤٣-١٩٨٥، المصدر السابق، ج ١، ص ١٣٠-١٣١.
- (٢٣) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٣٣..
- (٢٤) جريدة العمل، العدد ٣٠٠١ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٦م، ص ٢-٤.
- (٢٥) صالح جعيول جويعد السراي، العراق ولبنان دراسات في تاريخ العلاقات السياسية ١٩٥٢ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة البصرة، ١٩٩٦، ص ٩٤، د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه رقم ٣١١/٢٦٨٩، كتاب السفارة العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية المرقم س/١٣/٢/٤٠ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٦م، وثيقة ٦٨، ص ١١٨.
- (٢٦) جريدة الأنباء اللبنانية، العدد ٢٣٥ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٦، ص ١.
- (٢٧) صالح جعيول جويعد السراي، المصدر السابق، ص ٩٥.
- (٢٨) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه رقم ٣١١/٢٦٨٩، كتاب السفارة العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية، المرقم س/١٣/٢/٤٥ في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٦م، وثيقة ٥٩، ص ١٠٥.
- (٢٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه رقم ٣١١/٢٦٨٩، المرقم س/١٣/٢/٤٥ في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٦، وثيقة ٥٩، ص ١٠٦.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ١٠٦.
- (٣١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه رقم ٣١١/٢٦٨٩، كتاب السفارة العراقية في بيروت، (سري للغاية) إلى وزارة الخارجية، المرقم ٧٦٠١/٢/١٣ في ١٧ أيار ١٩٥٦م، وثيقة ١٣، ص ٢٧؛ جريدة الأنباء اللبنانية، العدد ٣٣٤ في ١٨ شباط ١٩٥٦، ص ١.
- (٣٢) جان ملحة، حكومات لبنان ٦٥ حكومة في ٦٠ سنة البيانات الوزارية والوزراء ١٩٤٣ - ٢٠٠٣، مكتبة لبنان، لبنان، ٢٠٠٣، ص ١٤٩-١٥٥.
- (٣٣) ليفانوف، لبنان، المصدر السابق، ص ٥٦؛ صلاح عبوش، تاريخ لبنان الحديث من خلال ١٠ رؤساء حكموا، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٥٨-١٦٠.
- (٣٤) جريدة النهار اللبنانية، العدد ٦٣٢٥ في ٢٦ تموز ١٩٥٦، ص ١.
- (٣٥) نصت المادة التي تم الاتفاق عليها عام ١٩٥٢م " تخضع اعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٥٢م فصاعداً إلى ضريبة الدخل وسائر الضرائب والرسوم والمالية والبلدية جميع الشركات التي كانت تتمتع بإعفاءات من هذه الضرائب والرسوم بموجب اتفاقيات مصدقة بقوانين خاصة " : نقلاً عن جريدة النهار، العدد نفسه.

- (٣٦) جريدة النهار اللبنانية، العدد ٦٣٢٥ في ٢٦ تموز ١٩٥٦، ص ١ .
- (٣٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه رقم ٣١١/٢٦٩، كتاب السفارة العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية، المرقم س/١/٢/٥٠ في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٦م، وثيقة ٥٨، ص ١١٧-١١٨ .
- (٣٨) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه، ٣١١/٢٦٩٠، كتاب السفارة العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية المرقم س/١/٢/٥٠ في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٦م، وثيقة ٥٨، ص ١١٧-١١٨؛ ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد، مؤسسة الإنتاج الطباعي، بيروت، ١٩٦٥، ص ١٨٩ .
- (٣٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه، ٣١١/٢٦٩٠، كتاب السفارة العراقية في بيروت إلى الديوان الملكي المرقم ١٠٧٠٤/٢٦/٤٣ في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦، وثيقة ٥٩، ص ١١٩ .
- (٤٠) جريدة النهار اللبنانية، العدد ٦٤١٩ في ١ تشرين الثاني ١٩٥٦، ص ١ .
- (٤١) يوسف خطار الحلو، في الاقتصاد اللبناني، دار الفارابي، بيروت، د.ت ص ١١٠ .
- (٤٢) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ٧٢ .
- (٤٣) تشير الاتفاقيات الأصلية المعقودة بين الحكومة السعودية وشركة ارامكو يوم ٢٩ أيار ١٩٣٣م، على " أن تمنح الحكومة السعودية للشركة بمقتضى هذه الاتفاقية ووفقاً للشرط الآتي... الحق المطلق لمدة عامين، يبتدئ من تاريخ سريان مفعولها، للتحري والتنقيب والحفر واستخراج ومعالجة وضع ونقل ومعاملة وأخذ وتصدير"، إلا أنه توجب إشارة بأنة اجري تعديل عام ١٩٥٠م على اتفاقية عام ١٩٣٣م، نص على حق المملكة العربية السعودية بأخذ عائدات في حال مد أنابيب جديدة للمزيد من التفاصيل عن المفاوضات ينظر: يوسف خطار الحلو، المصدر السابق، ص ١١٣-١١٥ .
- (٤٤) المصدر نفسه، ص ١١٨؛ صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ٧٢ .
- (٤٥) جريدة النهار اللبنانية، العدد ٦٣٣٦ في ٨ آب ١٩٥٦، ص ١-٢ .
- (٤٦) المصدر نفسه، ص ١ .
- (٤٧) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ٧٣ .
- (٤٨) جريدة النهار اللبنانية، العدد ٦٣٣٧ في ٨ آب ١٩٥٦، ص ١ .
- (٤٩) إيمان فرحات، الأبعاد السياسية والعسكرية لدور النقطة الرابعة الأمريكية في لبنان ١٩٥١-١٩٦٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٤٩-١٥٠ .

(٥٠) زهير إبراهيم، الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٨،
أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، ١٩٩٣،
ص ١٩٩.